

مساهمة الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل العمل المناخي بالجزائر

The Green Climate Fund contribution to climate finance in Algeria



حسين بوتلجة *

¹جامعة بومرداس، (الجزائر)

h.bouteldja@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2025/03/10 تاريخ القبول: 2025/05/29 تاريخ النشر: 2025/06/04

ملخص: نعمل من خلال هذه الورقة البحثية على إبراز دور الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل العمل المناخي، حيث أنشأ هذا الصندوق لغرض مساعدة الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها المناخية وذلك بتمويل مختلف المشاريع المنجزة في والمتعلقة بالتخفيف و التكيف، والجزائر من الدول التي لديها الحق للولوج إلى موارد هذا الصندوق، سنبين ما مدى استفادة الجزائر من موارد هذا الصندوق وكذا شروط النفاذ إلى ذلك والعقبات المواجهة في ذلك، وكيفية معالجتها باعتبار أن الجزائر لم تحظى بدعم مالي كبير من الصندوق الأخضر وهذا ما ينعكس سلبا على نشاطها في مواجهة التغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المناخي، الصندوق الأخضر، الجزائر، نشاط التخفيف، نشاط التكيف.

Abstract: Through this paper, we highlight the role of the Green Climate Fund (GCF) in financing climate action, as this fund was established for the purpose of helping developing countries to fulfil their climate commitments by financing various projects related to mitigation and adaptation, and Algeria is one of the countries that have the right to access the resources of this fund, we will show the extent to which Algeria benefits from the resources of this fund and the conditions for accessing it and the obstacles faced in this regard, and how to address them, given that Algeria has not received significant financial support from the Green Fund and this reflects negatively on its activity in the face of climate change.

key words: Climate Finance, Green Fund, Algeria, Mitigation, Adaptation.

مقدمة:

تعتبر مسألة التغيرات المناخية من بين أهم اهتمامات المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لما لديها من تأثير مباشر على بقاء الإنسانية وحتى بعض الدول، فآثار التغيرات المناخية أصبحت جلية للجميع فلا أحد ينكر وجود وزيادة وتيرة الظواهر الجوية القاسية أو المتطرفة وكذا الظواهر المناخية البطيئة الحدوث، كل هذه الظواهر تسبب خسائر وأضرار مختلفة (Pierre, 2020)، فلماذا عمدت الدول بموجب اتفاق باريس لسنة 2015 بوضع نظام قانوني جديد لمواجهة هذه التغيرات المناخية، أين تساهم جميع الدول في تحقيق الهدف المسطر في هذا الاتفاق، فتبني اتفاق باريس يعتبر حدث تاريخي مهم و الذي لقي إجماع دولي ويمثل تقدم كبير للمجتمع الدولي في الاستجابة المعيارية للأزمة المناخية (de Lassus St-Geniès, 2015).

فمنذ ثلاثين عام من المفاوضات المناخية الدولية أولى الاهتمام أساسا إلى مسألة تقاسم المجودات المتعلقة بالتخفيف من الانبعاثات من الغازات الدفيئة بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو و الدول البارزة، ويضاف إلى هذه المسألة الحساسة للتوزيع العادل للكربون، تطرح مسألة أخرى لا تقل أهمية تتمثل في تمويل مجهودات التخفيف و التكيف، فكيف يتم تمويلها في البلدان المتقدمة و البلدان السائرة في طريق النمو، علما بأنها يمكن أن ترتفع إلى أكثر من 500 مليار دولار عام 2050، وكيف يتم تمويل الانتقال الطاقوي أين التكلفة السنوية تقدر ب 2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2050، بتكلفة تقدر ب 1700 مليار دولار للسنة وذلك من اجل الوصول إلى هدف 2 درجة مئوية قبل نهاية القرن (IRENA, 2018).

فمسألة التمويل تشكل رهان كبير لمكافحة التغيرات المناخية على المستوى المحلي، فيتعلق الأمر بالإعمال بطريقة فعلية للسياسات المناخية بتفادي تحميل المواطنين كامل الثقل المالي لهذه التدابير، أما على المستوى الدولي فيتعلق الأمر بالمساعدة المالية للدول السائرة في طريق النمو على تبني و الإعمال بسياسات مناخية فعالة فغالبية الدول السائرة في طريق النمو في الواقع اشترطت أن جزء من مجهوداتها في مكافحة التغيرات المناخية يتم الحصول عليها بالدعم المالي اللازم (Lavorel & Torreshaud, 2023).

فالجزائر لا تختلف عن دول العالم النامية الأخرى، فمن حقها الاستفادة من التعاون الدولي في مجال التغيرات المناخية بل تنفيذ مساهمتها المحددة على المستوى الوطني يتوقف على ذلك، فالتمويل الدولي في الحقيقة متنوع و متعدد المصادر، فتم اختيار ولوج الجزائر للصندوق الأخضر للمناخ باعتبار أن هذا الصندوق يعتبر الصندوق الرئيسي لتمويل المناخ يهدف إلى تعزيز التحول نحو مسارات إنمائية منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع المناخ في سياق التنمية المستدامة، كما وضع خصيصا لتمويل مشاريع ومختلف النشاطات المتعلقة بمواجهة التغيرات المالية للدول النامية، وهكذا يصبح أحد القنوات الرئيسية لنقل مبلغ 100 مليون دولار سنويا الذي تعهدت به البلدان الصناعية في مؤتمر كوبنهاجن سنة 2009 (Mathy, 2015) لصالح الدول النامية، وعليه سنتطرق إلى الإشكالية التالية التي

يثيرها هذا الموضوع و المتمثلة في ما مدى مساهمة الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل مختلف برامج العمل المناخي في الجزائر ؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي بالرجوع إلى مختلف النصوص القانونية التي تنظم التمويل المناخي والصندوق الأخضر للمناخ، وكذا النصوص القانونية التي تنظم العمل المناخي في الجزائر بدراستها وتحليلها بتبيان أوجه الضعف فيها وكيفية مواجهتها وعليه سيتم الإجابة على الإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع في مبحثين الأول سنتطرق فيه لدعم الصندوق الأخضر للمناخ لجهود الدول النامية في مجال العمل المناخي ، أما المبحث الثاني سنخصصه لنفاذ الجزائر إلى الصندوق الأخضر للمناخ للحصول على التمويل .

المبحث الأول : دعم الصندوق الأخضر للمناخ لجهود الدول النامية في مجال العمل المناخي

في الحقيقة تم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ في ظروف أين تصاعدت أصوات الدول النامية في الحصول على التمويل المناخي كشرط أساسي للمشاركة في العمل المناخي والقيام بمجهودات التخفيف للمشاركة في الوصول إلى هدف اتفاق باريس، وقد استطاعت هذه الدول في الحصول على تعهد من الدول المتقدمة بتقديم تمويل مناخي لدول الجنوب بموجب قرار مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين بباريس سنة 2015 يقدر ب 100 مليار دولار سنويا (MALJEAN-DUBOIS & RAJAMANI, 2015) والذي يستعمل جزء كبير منه من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لتمويل العمل المناخي في الدول النامية .

المطلب الأول : الصندوق الأخضر للمناخ وتمويل العمل المناخي

يعد الصندوق الأخضر للمناخ أكبر صندوق تمويل مناخي في العالم مكرس لخدمة اتفاق باريس حول المناخ لسنة 2015 (وزارة البيئة الأردنية) ولتبيان دور هذا الصندوق في تمويل العمل المناخي سنتطرق في الفرع الأول إلى ماهية الصندوق الأخضر للمناخ ثم سنتطرق في الفرع الثاني إلى كيفية عمل هذا الصندوق من الناحية الإجرائية .

الفرع الأول: ماهية الصندوق الأخضر للمناخ

لتبيان ماهية الصندوق الأخضر للمناخ باعتباره صندوق حديث النشأة مكلف بتمويل جزء مهم من التمويل المناخي سواء ء تعلق الأمر بمشاريع التكيف أو التخفيف من الغازات الدفيئة سنتطرق إلى نشأة هذا الصندوق أولا ، ثم أهدافه ثانيا وفي الأخير سنتطرق إلى حوكمة هذا الصندوق.

أولا: نشأة الصندوق الأخضر للمناخ

إن أول اقتراح لإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ كان في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة للمناخ بكوينهاجن سنة 2009 لضمان عمل الآلية المالية للاتفاقية، وذلك من أجل تقديم دعم مالي للمشاريع والبرامج والسياسات والنشاطات المختلفة المتعلقة بالتخفيف خاصة المبادرات المتعلقة

بتخفيف الغازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات و تدهورها وكذا التكيف وتقوية القدرات ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ، 2009)

أما في مؤتمر الأطراف السادس عشر بكانكون سنة 2010 فقد تم الإقرار بإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ، والذي يكون بمثابة كيان تشغيلي للآلية المالية للاتفاقية، وقد نظم اتفاق كانكون تشكيلة الصندوق ومهامه وطبيعته وكيفية عمله (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، 2010)، أما الانطلاقة الفعلية للصندوق الأخضر للمناخ فكانت في مؤتمر الأطراف السابع عشر يدربان سنة 2011 أين تم إطلاق رسميا الصندوق الأخضر كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة للمناخ (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، 2011، صفحة 70).

وفي سنة 2013 تم تعيين أول مدير تنفيذي للصندوق الأخضر للمناخ وتم كذلك اختيار المقرر الدائم له بكوريا الجنوبية ، كما تم انتخاب الأعضاء الدائمين لمجلس إدارة الصندوق مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل كما هو معمول به في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ ، وقام مجلس إدارة الصندوق في الفترة ما بين سنة 2013 و 2014 بإصدار القرارات الأولى التي تسمح للصندوق في الدخول في المرحلة الوظيفية، كما تم توفير الموارد الأساسية للصندوق خلال سنة 2014 بعود قدرته آنذاك بعشرة ملايين دولار (PARET & SANTIAGO, 2015) للفترة ما بين 2014 – 2018 ، وهكذا أعتمد الصندوق من خلال مجلس إدارته المنعقد بزامبيا في مارس 2015 أول قراراته المتعلقة بتمويل المشاريع، كما قام في نفس الفترة باعتماد الكيانات من أجل النفاذ للصندوق.

ثانيا : أهداف الصندوق الأخضر للمناخ

بالرجوع إلى النص المنشئ للصندوق الأخضر للمناخ نجده حدد هدف هذا الصندوق والمتمثل في "الإسهام إسهاما هاما وطموحا في الجهود المبذولة عالميا من أجل تحقيق أهداف مكافحة تغير المناخ التي حددها المجتمع الدولي " ، فالصندوق الأخضر للمناخ يعمل من أجل " تحقيق الغرض النهائي للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفي سياق التنمية المستدامة، سيعمل الصندوق على تحويل اقتصاديات الدول نحو تنمية قليلة الانبعاثات من الغازات الدفيئة، وتستطيع التكيف مع التغيرات المناخية، ولتحقيق ذلك يعمل الصندوق إلى تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية للحد من انبعاثاتها من الغازات الدفيئة و التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية " (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ، 2011، صفحة 74).

فيهدف الصندوق الأخضر للمناخ إلى تقوية العمل الدولي وجعله أكثر طموحا ، فرفع طموح العمل المناخي الدولي من أولويات اتفاق باريس (رحموني، 2019)، ومن أجل ذلك يعمل هذا الصندوق على تعبئة الموارد المالية على المستوى العالمي و استثمارها في تنمية خفيفة الانبعاثات من الغازات الدفيئة و التصدي للتغيرات المناخية، وهكذا استطاع الصندوق الأخضر للمناخ في منتصف سنة 2016 تعبئة موارد مالية مقدرة ب 10.3 مليار دولار من 43 دولة مساهمة ، وفي أكتوبر من نفس السنة بدأ مجلس الصندوق باتخاذ القرارات الأولى بخصوص اقتراحات المشاريع المقدمة له والقابلة للتمويل.

ثالثا: حوكمة الصندوق الأخضر للمناخ

يتكون الصندوق الأخضر للمناخ من هئتين رئيسيتين هما المجلس و الأمانة ، فيتولى المجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ ويتكون من 24 عضواً، وفيه التمثيل بالتساوي بين الأعضاء من البلدان الأطراف النامية والمتقدمة ، ويشمل تمثيل البلدان النامية ممثلين عن المجموعات المحلية التابعة للأمم المتحدة وممثلين عن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، ويتم تعيين عضو مناوب لكل واحد من الأعضاء، ويحق للأعضاء المناوبين المشاركة في اجتماعات المجلس عن طريق العضو الأساسي فقط وليس لديهم حق التصويت إلا في حالة قيامهم مقامه، وعند غياب العضو الأساسي عن جزء من اجتماعات المجلس أو عن كل الاجتماعات حل محله العضو المناوب (تفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ، 2010، صفحة 22)

ويرأس المجلس من بين أعضائه رئيسيين متشاركين لمدة سنة واحدة، على أن يكون أحدهما عضواً من بلد طرف متقدم والآخر عضواً من بلد نام ، كما يتخذ المجلس قراراته بتوافق آراء أعضائه، ولصحة قرارات المجلس يجب توفر النصاب القانوني في اجتماعاته والممثل في ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين في الاجتماع ليكتمل النصاب، كما يمكن للمجلس دعوة مراقبين للمشاركة في اجتماعاته معتمدين، ممثلين عن المجتمع المدني (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ، 2011، صفحة 76) .

ويتمتع الصندوق الأخضر للمناخ بالشخصية القانونية والأهلية القانونية مما يسمح له بالقيام بمهامه و يتمتع كذلك بالامتيازات و الحصانات المرتبطة بأداء مهامه والاضطلاع بها، كما توجد علاقة وطيدة بين الصندوق الأخضر للمناخ ومؤتمر الأطراف، بحيث يعمل الصندوق الأخضر للمناخ تحت توجيهات مؤتمر الأطراف ويكون مسؤول أمامه بخصوص قرارات التمويل ويعمل بتوجيهاته بشأن المسائل المتصلة بالسياسات العامة ، والأولويات البرمجية ومعايير الأهلية، كما يقدم تقرير سنوي لمؤتمر الأطراف (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ، 2011، صفحة 75)، فمؤتمر الأطراف في الحقيقة هو الذي يقرر السياسات الشاملة و الأولويات و المعايير الخاصة بالتمويل في الآلية المالية بما في ذلك الإطار العام للصندوق الأخضر للمناخ وما لهذا الأخير إلا تنفيذ السياسات المقررة من قبل مؤتمر الأطراف (Bertilsson, 2022).

كما يتكون الصندوق الأخضر للمناخ من هيئة دائمة تتمثل في الأمانة والتي تخدم المجلس ويترأسها مدير تنفيذي وتقوم بالإدارة اليومية للصندوق، بحيث تتكون من موظفين فنيين لهم الخبرات المطلوبة وتقوم الأمانة بجملة من الأمور تتمثل في جمع المعلومات المتعلقة بالصندوق، إجراء الاتصالات مع الأعضاء وكيانات التنفيذ، إعداد تقارير عن أنشطة الصندوق، رصد المخاطر المالية، معالجة طلبات تمويل المشاريع التي سيتخذ المجلس بشأنها القرار المناسب، وقد بدأت الأمانة عملها سنة 2013 وتم

اختيار مدينة سوقدو بـكوريا الجنوبية مقر لها، وبدأ عملها بـ 40 موظف سنة 2013، ليصل عددهم إلى 140 موظف سنة 2017.

الفرع الثاني: كيفية عمل الصندوق الأخضر للمناخ من الناحية الإجرائية

إن دراسة كيفية عمل الصندوق الأخضر من الناحية الإجرائية يقتضي التطرق أولا إلى مجالات تمويل الصندوق الأخضر للمناخ، ثم إلى كيفية إسناد الصندوق الأخضر لموارده، ومعايير الاستثمار المستعملة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ، وفي الأخير إجراءات تمويل المشاريع المختلفة المتعلقة بالنشاط المناخي.

أولا: مجالات تمويل الصندوق الأخضر للمناخ

في الواقع يمول الصندوق الأخضر للمناخ مشاريع وبرامج مختلفة وصنفت في ثمانية مجالات يمكن تقسيمها إلى قسمين، القسم الأول يشمل أربعة مجالات تتعلق بالتخفيف والقسم الثاني يشمل كذلك أربعة مجالات تتعلق بالتكيف، فالمجالات المتعلقة بالتخفيف تتمثل في كل ما يتعلق بالمدن البنايات والصناعات والتجهيزات، الطاقة من حيث إنتاجها ومختلف استعمالاتها، النقل، وفي الأخير قطاع الغابات، أما المجالات المرتبطة بالتكيف والتي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية فهي قطاع الصحة والسلامة الغذائية ووجود المياه، وسائل عيش المجتمعات، الأنظمة البيئية والخدمات المتعلقة بها، والتجهيزات والبناءات.

ويأخذ بعين الاعتبار الصندوق الأخضر للمناخ عن اختياره أي مشروع مرشح للتمويل التأثيرات المتولدة لذلك المشروع، إمكانية التغيير الفكري والسلوكي للأشخاص المستفيدين من المشروع، النتائج المرجوة في مجال التكيف والتخفيف وفي الأخير التأثير الإيجابي للمشروع على التنمية المستدامة.

وفي الأخير يمول الصندوق الأخضر للمناخ هذه المشاريع المرشحة بوسائل مالية مختلفة أهمها الهبات والمنح، تمويل عبر الأسهم، ضمانات، قروض تفضيلية.

ثانيا: إسناد الصندوق الأخضر لموارده

بالرجوع إلى النص المنشأ للصندوق الأخضر ذكر بعض المبادئ المعتمد عليها لإسناد موارده وأهمها وضع طريقة إسناد أين يتم تحقيق التوازن بين تمويل أنشطة التخفيف والتكيف (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، 2011، صفحة 82)، كما يتم إسناد 50 بالمائة من الموارد المخصصة للتكيف لفائدة الدول الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية لا سيما الدول الأقل نموا والدول الجزيرية الصغيرة النامية والدول الإفريقية.

كما يعتمد الصندوق الأخضر للمناخ على مبادئ أخرى في توزيع موارده لا تقل أهمية عن المبادئ السابقة وتتمثل في مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بين مختلف البلدان لموارد الصندوق، كما لا يكتفي الصندوق بإسناد موارده للقطاع العام فقط بل يقوم بإسناد جزء هام من الموارد في شكل قروض

للقطاع الخاص ، كما يقوم الصندوق بتقديم إعتمادات مالية للدول لتمويل برامج الجاهزية للنفاذ إلى تمويل الصندوق .

ثالثا : معايير استثمار الصندوق الأخضر

أثناء الاجتماع الحادي عشر لمجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ بزامبيا في نوفمبر 2015، بت لأول مرة في مقترحات المشاريع التي تم تقييمها على أساس ستة معايير لاختيار الاستثمارات الأكثر فعالية ، فمعايير الاستثمار هذه هي إجراء يستخدمه الصندوق الأخضر للمناخ لتقييم واختيار مقترحات التمويل (الهيئة العامة للبيئة ليبيا ، مرصد الصحراء و الساحل، 2019، صفحة 31) .

وهذه المعايير حددت بستة أين يجب على مقترح كل مشروع التأكد من استيفائها ، أولها يتمثل في التأثير المحتمل للمشروع بمعنى إمكانية مساهمته في تحقيق أهداف الصندوق المتمثلة في التركيز على التنمية المستدامة ذات الانبعاثات الكربونية الضعيفة .، أما المعيار الثاني يتمثل في التحول الفكري / السلوكي المحتمل، والمقصود به الدرجة التي يمكن أن يحفز بها النشاط المقترح التأثير بعد انتهاء المشروع، المعيار الثالث ما مدى تحقيق المشروع للتنمية المستدامة، المعيار الرابع وهو تناسق المشروع مع السياسات و الإستراتيجيات القائمة في الدولة وعدم الاعتراض عليه وقدرتها على تنفيذ المشروع في مختلف مراحله ، المعيار الخامس معيار الكفاءة والفعالية ويقصد به السلامة الاقتصادية، وإذا لزم الأمر السلامة المالية للمشروع ،وفي الأخير أن المشروع يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول والسكان المستفيدين (Schalatek, Heinrich Böll Stiftung, Nakhouda, & watson, 2016)

رابعا : إجراءات تمويل المشاريع

إن دورة حياة المشروع أو الإجراءات المتبعة أمام الصندوق الأخضر تمر بعدة مراحل، أهمها مرحلة اقتراح المشاريع وهي من صلاحيات نقطة الاتصال الوطنية أو السلطة الوطنية المعنية وحتى الكيان المعتمد يقدم مقترحات التمويل عفوية والتي ستخضع لموافقة الصندوق الأخضر للمناخ، بعد إعداد مقترح المشروع يتم تقديمه إلى الصندوق الأخضر للمناخ عن طريق الهيئة المعتمدة أو الكيان التشغيلي باقتراح مع خطاب عدم الاعتراض الموقع من قبل الممثل الرسمي للسلطة الوطنية المعنية ويقر الصندوق الأخضر للمناخ التقديم و يستعرضه للتأكد من اكتماله ويقر الاستلام.

بعد الاستلام يقوم الصندوق الأخضر للمناخ بالتأكد من توافر الطلب على الضمانات المطلوبة، يقوم الصندوق الأخضر للمناخ بتعين فريق استشاري تقني يقوم بتقييم مستقل لأداء المشروع ،وبعد الانتهاء من ذلك يقدم المشروع بتوصية للتمويل لمجلس الإدارة للموافقة عليه، وبعد ذلك يقوم مجلس الإدارة باتخاذ قرارات الموافقة أو رفض اقتراح التمويل أو الموافقة مع شرط إجراء بعض التعديلات على المشروع وفي الأخير يتم إبلاغ السلطة الوطنية المعنية بذلك ويتم إبرام المدير التنفيذي للصندوق الأخضر للمناخ و الهيئة المعتمدة الاتفاقات القانونية اللازمة بين الصندوق والهيئة المعتمدة .

فبعد الموافقة على التمويل و إمضاء الاتفاقات ينتقل المشروع إلى التنفيذ أين يتم تحويل الأموال إلى الهيئة المعتمدة والتي تقوم بتنفيذ المشروع وفقا للمعايير المتفق عليها (الهيئة العامة للبيئة ليبيا ، مرصد الصحراء و الساحل، 2019 ، الصفحات 41-42) .

المطلب الثاني : اعتماد الجزائر على التمويل الدولي في مواجهة التغيرات المناخية

سنبين في هذا الجزء من الدراسة مدى ارتباط الجزائر بالتمويل الدولي من أجل تنفيذ سياستها ومختلف برامجها المناخية من خلال التطرق إلى نشاطات التخفيف في الفرع الأول، أما الفرع الثاني سيخصه لنشاطات التكيف وفي الأخير سنتطرق إلى واقع تمويل العمل المناخي في الجزائر .

الفرع الأول : نشاطات التخفيف

تري الجزائر أن لديها الحق في الاستفادة من التضامن الدولي المناخي المعتمد بموجب اتفاق باريس حول المناخ ، بالنظر إلى أنها دولة تتأثر بتراكم الغازات الدفيئة أين ليس لها أي مسؤولية تاريخية في ذلك، سواء حاضرا أو مستقبلا ، باعتبار أن الجزائر تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر نقي وغير ملوث في مزيجها الطاقوي (République algérienne démocratique et populaire , 2015) .

فإستراتيجيه الجزائر في مجال التخفيف من الغازات الدفيئة تشمل أساسا قطاع الطاقة ، النقل، الغابات، الصناعة والنفائات، وترتكز على البرامج الوطنية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وهذا ما يترجم إرادتها في متابعة مجهوداتها فيما يخص مكافحة الآثار السلبية للتغيرات المناخية ، هذه البرامج يتم متابعتها وتقويتها شيئا فشيئا بمجرد استفادة الجزائر بالدعم الدولي في محال الموارد المالية الجديدة والخارجية ونقل التكنولوجيا .

فههدف الجزائر في مجال التخفيف الوارد في مساهمتها المؤقتة المحددة على المستوى الوطني تقدر بتخفيض إنبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 7 بالمائة إلى 22 بالمائة للفترة ما بين 2021 إلى 2030 بالنظر إلى السيناريو المرجعي وهذا مرتبط بالحصول على الدعم المالي الخارجي و التنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، علما أن سوى 7 بالمائة من تخفيف الإنبعاثات من الغازات الدفيئة يتم بالمجهودات الوطنية والباقي يتم الاعتماد في إنجازه على التمويل الخارجي .

الفرع الثاني : نشاطات التكيف

ربطت الجزائر مجهوداتها المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية حسب المساهمة الوطنية المؤقتة للجزائر بالاعتماد على المخطط الوطني للمناخ الذي يشمل عدة نشاطات للتكيف سيتم إطلاقها بهدف تقوية تصدي الأنظمة البيئية لغرض التقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية، وكذا مكافحة تصحر و تاهيل الأراضي المتدهورة في إطار المكافحة ضد التصحر، إدراج آثار التغيرات المناخية في الإستراتيجيات القطاعية وخاصة في مجال الفلاحة، المياه، الصحة والنقل، إدراج آثار التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي والأمن الوطني.

وترى الجزائر أن تدابير التكيف الأساسية والتي سيتم إطلاقها تقتضي دعم دولي متنوع ، يندرج ضمنه الدعم المالي وتقوية القدرات ونقل التكنولوجيا وهذه التدابير الواردة في المخطط الوطني للمناخ تقتضي جملة من الأمور أهمها موائمة الإطار المؤسسي والتنظيمي للتغيرات المناخية وتقوية القدرات المؤسسية والبشرية لمكافحة التغيرات المناخية، كما أنه على الجزائر إنشاء أنظمة للإنذار المبكر والمتابعة وتقوية القدرات لتسيير الظواهر المناخية المتطرفة (République Algérienne Démocratique et Populaire, 2015, p. 10) ، كما أنه من الضروري إعداد مخططات مختلفة وطنية، جهوية ومحلية للتكيف للتغيرات المناخية .

الفرع الثالث : واقع تمويل العمل المناخي في الجزائر

بالرجوع إلى المخطط الوطني للمناخ الذي تم تبنيه سنة 2020 فإن النشاطات الواردة في هذا المخطط لمواجهة التغيرات المناخية يتكفل بها مختلف القطاعات الوزارية بتوفير موارد و ميزانية لها في كل قطاع مع الاعتماد على الموارد الوطنية والدولية، وقد تم إنشاء تحت سلطة وزارة البيئة والطاقات المتجددة لجنة لهذا الغرض تتكون من وزارة البيئة والطاقات المتجددة مع وزارة المالية ووزارة الخارجية تتكفل بتنسيق مختلف فرص التمويل أمام الجهات المانحة الدولية .

فعلى الرغم من تزايد الاعتماد على الموارد الوطنية في تمويل العمل المناخي فإن تعبئة موارد جديدة وإضافية ضروري في الظرف الحالي ، ففي هذا الإطار يتم اللجوء إلى الموارد الأساسية التالية التي يمكن تعبئتها وهي :

-مختلف الصناديق الوطنية و البرامج الثنائية و مختلف القنوات الدولية المنشأة في داخل وخارج الآليات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة للمناخ.

-اللجوء إلى الصناديق الوطنية وتطوير آليات تمويلية وطنية ابتكارية .

في الحقيقة بالرجوع إلى المخطط الوطني للمناخ نجد أن التقديرات المالية لعدم التحرك والعمل المناخي وعدم اتخاذ إجراءات لمواجهة التغيرات المناخية لها آثار سلبية على الدخل الوطني الخام مستقبلا فهي تقدر ب 1.10 بالمائة من الدخل الوطني الخام إلى 1.83 بالمائة بمعنى ما بين 181 مليار دينار سنويا إلى 303 مليار دينار وهو ما سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني (République algérienne démocratique et populaire, 2019) حسب المنهجيات المستعملة دوليا ، أما فيما يخص تكلفة الأنشطة والتدابير المتخذة من قبل الجزائر لمواجهة التغيرات المناخية فلم يتم التطرق لها في المخطط الوطني للمناخ لصعوبة تقديرها ولم يتم إطلاق أي دراسة في هذا المجال .

فمنذ إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ لم تستفيد الجزائر بتمويل كبير للمشاريع المناخية ، فلم تستفيد سوى من تمويل مشروعين الأول خاص بتقوية السلطة الوطنية المعنية وإعداد الإطار الإستراتيجي من خلال إعداد البرامج الوطنية بمبلغ 300000 دولار أمريكي بتاريخ 6 أفريل 2018، أما التمويل الثاني فيتعلق الأمر بتمويل مشروع إعداد المخطط الوطني للتكيف، أين تم التوقيع على تمويل مع الصندوق الأخضر يقدر ب 3000000 دولار بتاريخ 5 أفريل 2023 (Green Climate Fund) .

فالمشاريع الممولة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ في الجزائر تعتبر من المشاريع المتناهية الصغر، فالصندوق الأخضر للمناخ يمكن أن يقوم بتمويل مشاريع كبيرة في مختلف مجالات العمل المناخي قد تصل إلى 250 مليون دولار (وزارة البيئة الأردنية)، فالجزائر حسب دراسة قامت بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تمويل العمل المناخي في الدول العربية، احتلت الجزائر المراتب الأخيرة من بين الدول العربية التي استقطبت القليل من التمويل المناخي في الفترة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2020 مقارنة بدول أخرى كمصر، تونس، المغرب، الأردن التي استطاعت أن تستقطب مبالغ معتبرة لتمويل العمل المناخي من مختلف مصادر التمويل (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، 2022).

المبحث الثاني: نفاذ الجزائر للصندوق الأخضر للمناخ

لفهم كيفية نفاذ الجزائر للصندوق الأخضر للمناخ من أجل تمويل برامجها المختلفة لمواجهة التغيرات المناخية، سنتطرق في المطلب الأول إلى شروط نفاذ الجزائر إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ ثم سنتطرق في المطلب الثاني إلى العقبات التي تحول دون ذلك.

المطلب الأول: شروط نفاذ الجزائر إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ

إن أهم شروط نفاذ الجزائر أو غيرها من الدول النامية إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ تتمثل في تعيين السلطة الوطنية المعنية والذي سنتطرق له في الفرع الأول، أما الفرع الثاني سنخصصه لاختيار الكيانات المعتمدة وفي الأخير سنتطرق إلى إعداد برامج على المستوى الوطني.

الفرع الأول: تعيين السلطة الوطنية المعنية

للتعامل مع الصندوق الأخضر للمناخ يقتضي على كل دولة تعيين هيئة وطنية يمكن أن تكون هيئة وطنية معينة أو نقطة الاتصال الوطنية وتقدم هذه الهيئة إلى مجلس الصندوق توصيات بشأن مقترحات للتمويل في إطار الإستراتيجيات والخطط الوطنية للمناخ، بوسائل منها عمليات المشاورات، وتستشار السلطة الوطنية بشأن مقترحات تمويل أخرى للنظر فيها قبل تقديمها إلى الصندوق لكفالة اتساقها مع الإستراتيجيات و الخطط الوطنية للمناخ (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، 2011، صفحة 81)، فبالنسبة للجزائر فقد تم تعيين آلية الاتصال مع الصندوق الأخضر للمناخ في 6 أكتوبر 2021 والمتمثلة في نقطة الاتصال الوطنية وهي وزارة البيئة.

وتتمثل مهام أي هيئة وطنية معينة في جملة أمور من بينها، مراقبة أنشطة الصندوق الأخضر للمناخ على المستوى الوطني ومدى ملائمتها مع السياسات الوطنية، تعمل كذلك الهيئة الوطنية أيضا تحديد الجهات الفاعلة التي يمولها الصندوق والتي تنتمي إلى القطاع العام والخاص وكذلك المجتمع المدني وتحديد القطاعات ذات الأولوية التي سيمولها، ومن أهم مهام الهيئة الوطنية تتمثل في إبلاغ الإشعارات بعدم الاعتراض الخاصة بالكيانات المعتمدة التي تطلب الاعتماد من قبل الصندوق وكذا تقديم عدم الاعتراض على مقترحات التمويل المقدمة إلى الصندوق بالاعتماد على إجراءات معتمدة وطنيا (وزارة الشؤون المحلية والبيئة، 2019).

الفرع الثاني: اختيار الكيانات المعتمدة

يعمل الصندوق الأخضر للمناخ على المستوى الوطني عن طريق هيئات معتمدة كسلطات الوطنية المعنية ونقاط الاتصال الوطنية، بالإضافة إلى هيئات أخرى ذات الأهمية الكبرى والمتمثلة في الكيانات المعتمدة، حيث يقوم الصندوق الآخر للمناخ لتجسيد تمويله باللجوء إلى هذه الكيانات المعتمدة وهي هيئات وطنية أو إقليمية وحتى دولية يتم اعتمادها من قبله لغرض إعداد وتقديم طلبات التمويل المتعلقة بالمشاريع أو البرامج أو تنفيذها والممنوحة للدول السائرة في طريق النمو، فمجلس الصندوق الأخضر للمناخ هو الذي يضع معايير لاعتماد كيانات التنفيذ التابعة له، كما يقوم باعتمادها وسحب الاعتماد منها (اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، 2011).

كما تعتمد الكيانات المعتمدة على الكيانات التنفيذية في أداء مهامها وهي مؤسسات وطنية وحكومية أو غير حكومية أو خاصة تم اختيارها من قبل الكيانات المعتمدة لمساعدتها في تنفيذ النشاطات الممولة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ.

فالفاعلين المساهمين في تنفيذ نشاطات الصندوق الأخضر للمناخ على المستوى الوطني كالكيانات المعتمدة مسؤولة أمام أمانة الصندوق وكذا مجلس إدارة الصندوق بدرجات متفاوتة، فالكيانات المعتمدة فهي مسؤولة أمام الأمانة حول مدى قدرتها على الامتثال للقواعد والإجراءات المتبناة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ.

الفرع الثالث: إعداد برامج على المستوى الوطني

كجزء من برنامج جاهزية الجزائر لطلب التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ يتم هذا الأخير بتشجيع السلطة الوطنية أو نقطة الاتصال الوطنية على الشروع في إعداد برنامج وطني للتمويل، فعلى الرغم من أن تطوير برنامج وطني ليس إلزاميا، فقد تم إنشاء نموذج لدعم البلدان في إعداداته، كما يمكن تكيف هذا النموذج للاستجابة ويعكس الظروف الوطنية.

فهدف البرنامج الوطني هو تعزيز تملك البلد ولتحقيق ذلك يجب إعداد هذه البرامج الوطنية بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة والمعنية على المستوى الوطني على مستويات مختلفة محلية ووطنية، الجمعيات الوطنية، القطاع الخاص، لوضع أولويات واضحة ومملوكة للدولة يمكن للصندوق الأخضر للمناخ أن يدعمها، فالغرض من ذلك هو تحقيق برنامج يتضمن الأولويات الوطنية والمشاريع / البرامج القصيرة والطويلة الأمد وخطه العمل، فهذه الأولويات يجب أن تتوافق مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية ومختلف برامج العمل سواء الوطنية أو القطاعية (وزارة الشؤون المحلية و البيئة، 2019، صفحة 16)، كما أن تمويل هذا البرنامج يقتضي أن يتوافق مع الإطار الإستراتيجي والسياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية للصندوق.

المطلب الثاني: العقبات التي تحول دون وصول الجزائر إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ

إن ضعف تمويل الصندوق الأخضر للمناخ للعمل المناخي في الجزائر يعود إلى عدة عقبات متنوعة سنتطرق لها في الفرع الأول، كما أن لاستفادة الجزائر من التمويل المناخي الدولي يصفه فعالة عليها

تنوع مصادر التمويل فهي كثيرة ومتنوعة فلا تقتصر فقط على الصندوق الأخضر للمناخ و سنتطرق إلى ذلك في الفرع الثاني .

الفرع الأول : تنوع العقوبات التي تحول دول استفادة الجزائر من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ
تتمثل أهم عقوبات وصول الجزائر إلى تمويل عملها المناخي من قبل الصندوق الأخضر للمناخ إلى عدة عقوبات وسنتطرق إلى أهمها و المتمثلة أولا في العقوبات المؤسساتية، أما ثانيا العقوبات القانونية وفي الأخير العقوبات في بناء القدرات .
أولا : عقوبات مؤسساتية

إن الولوج إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ يقتضي وجود هيئات مؤسساتية في الجزائر تستطيع القيام بمهام مختلفة وأهمها القدرة على التخطيط للتمويل، التنوع في التمويل باللجوء إلى مختلف مصادر التمويل المناخي الدولي وليس الاكتفاء باللجوء إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ فقط، كما أن هذه المؤسسات من الضروري أن تتحكم في استعمال التمويل وذلك بتنفيذ مختلف النشاطات المتعلقة بالمشاريع الممولة، وفي الأخير استعمال وسائل قياس والتحقق من النفقات المالية ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

فالجزائر رغم ربط تنفيذ مساهماتها المحددة على المستوى الوطني بالتعاون الدولي خاصة في مجال التمويل إلا أنها لم تحطاط بوضع مؤسسات قوية قادرة على التخطيط والحصول على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ أو من الصناديق الأخرى سواء في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ كالصندوق الخاص بالتكيف أو الصندوق الخاص بالخسائر و الأضرار المناخية أو غيرها، فلا يكفى إنشاء نقطة وطنية للاتصال مع الصندوق الأخضر للمناخ بل كان من اللازم إنشاء سلطة وطنية معنية ذات التشكيلة الموسعة لتشمل تمثيل كل القطاعات المعنية بالتغيرات المناخية والمؤسسات المختلفة على المستوى الوطني التي تعمل في المجال كالوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، المركز الوطني لترقية الطاقات المتجددة، هذه السلطة الوطنية المعنية تعمل مع الوكالات المعتمدة ذات الخبرة على المستوى الوطني والدولي وبتنسيق مع الوزارات المختلفة يتم إعداد برامج وطنية لمواجهة التغيرات المناخية سواء في مجال التخفيف والتكيف لكي تمويل من قبل الصندوق الأخضر للمناخ، وكذا إشراك القطاع الخاص والعام وكذا المجتمع المدني و الإدارات المحلية في إعداد هذه المشاريع، مع العلم أن الصندوق الأخضر للمناخ يمول كذلك المشاريع المقدمة من القطاع الخاص بشرط عدم الاعتراض عليها من قبل السلطة الوطنية المعنية .

ثانيا : عقوبات قانونية

تعتبر العقوبات القانونية بالنسبة للجزائر من أهم عائق للولوج إلى الصندوق الأخضر للمناخ، ففي ظل غياب قانون في الجزائر يعالج جميع جوانب التغيرات المناخية، فمن الصعب تحديد إستراتيجيات وسياسات مناخية واضحة، وكذا السياسة المالية لمكافحة التغيرات المناخية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، ففي الجزائر اللجوء إلى الضريبة الإيكولوجية لتمويل العمل المناخي قليلة جدا أو نقول منعدمة.

كما أن غياب نصوص تنظيمية تنظم العمل المناخي واللجوء إلى التمويل المناخي منعدمة مما يعرق الولوج إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ، أضف إلى ذلك وجود هيئات مؤسسية ضعيفة تهتم بمسألة التغيرات القانونية يحول دون الاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ، لإنشاء سلطة وطنية معنية بالاتصال بالصندوق الأخضر للمناخ والتعامل معها، من شأنه تعزيز الولوج إلى التمويل الصندوق الأخضر للمناخ، فهي الكفيلة بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالولوج إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ كتبني مثلا إجراء عدم الاعتراض، فهذا الإجراء يتم اعتماده من قبل السلطة الوطنية المعنية و الذي يهدف إلى تسهيل التملك الفعلي للبرنامج أو المشروع، بحيث يضمن هذا الإجراء تناسق المشروع أو البرنامج مع السياسات و الإستراتيجيات و الخطط المناخية الوطنية، وهذه الآلية تسمح للدولة بتعديل أو رفض أي مشروع لا يتناسب مع خططها وأولوياتها التنموية وإستراتيجياتها الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية، فإجراء عدم الاعتراض يعتبر ضمانا قانونية تسمح باستبعاد أي مشروع من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ يمس بالسيادة الوطنية.

ثالثا : عقبات في بناء القدرات

لقد تطرقت المادة 11 من اتفاق باريس إلى مسألة بناء القدرات في المجال المناخي و المرتبطة بالدول النامية والدول الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية كالدول الجزيرية الصغرى، ولكن هذه المادة لم تعرف بناء القدرات والتي تتمحور في الحقيقة في بناء مؤسسات و موارد بشرية تستطيع العمل على تحقيق الأهداف الواردة في مساهماتها المحددة على المستوى الوطني (بوتلجة، 2023).

في الحقيقة ذكرت المادة 11 من اتفاق باريس بعض الأمور التي تدخل في بناء القدرات مثل اتخاذ إجراءات فعالة تسمح بتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف، وينبغي أن ييسر تطوير التكنولوجيا وتعميمها ونشرها، الوصول إلى التمويل الدولي وجوانب التعليم والتدريب والتوعية العامة، وهكذا نجد الصندوق الأخضر للمناخ يساهم في بناء قدرات الدول النامية للولوج إلى التمويل عن طريق برنامج الجاهزية والذي يهدف إلى تمويل يقدر ب 300000 دولار لتدعيم الهيئات الوطنية المعنية ونقاط الاتصال الوطنية لضمان المشاركة الفعالة مع الصندوق، وكذا تخصص 3 مليون دولار لكل دولة لتمكينها من إعداد وصياغة مخططها الوطني للتكيف، كما يمول الصندوق في إطار بناء القدرات برامج لتيسير إعداد المشاريع عن طريق هبات و منح تصل إلى 1.5 مليون دولار تقدم للكيانات المعتمدة لمساعدتها على إعداد مشاريع التمويل (وزارة الشؤون المحلية و البيئة، 2019، صفحة 34).

إن اللجوء إلى الصندوق الأخضر للمناخ يعتبر إطار جديد لتعبئة الموارد المالية في إطار التغيرات المناخية، فنقطة الاتصال الوطنية للجزائر الخاصة بالصندوق الأخضر تم تدعيمها عن طريق التعاون الألماني واستفادت الجزائر في مارس 2017، من أيام إعلامية و تحسيسية جمعت الفاعلين الوطنيين المعنيين بالعمل في مجال التمويل المناخي وخاصة التعامل مع الصندوق الأخضر للمناخ، فالمستفيدين هم أعضاء اللجنة الوطنية للمناخ، مختلف الهيئات التابعة لمختلف الوزارات، فقد تم تنظيم ورشات عمل من أجل تقديم معلومات حول جوانب مختلفة خاصة بالتمويل المناخي ومفهومه في إطار مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ وخاصة من قبل اللجنة الدائمة للتمويل، مصادر التمويل الدولية للمناخ، التركيبة الدولية للعمل المناخي، خصوصية الصناديق المتعددة الأطراف والثنائية، خبرة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا اللجوء إلى الصندوق الأخضر للمناخ وكل الجوانب المتعلقة بإجراءات تمويل المشاريع من قبل هذا الصندوق (République algérienne démocratique et populaire, Ministre de L'environnement et des Energies Renevelable, 2023, p. 145).

الفرع الثاني: تنوع مصادر التمويل المناخي

إن النظام القانوني الدولي للمناخ انشأ عدة صناديق لتمويل مجهودات الدول في مجال العمل المناخي فهي متنوعة فلا تقتصر فقط على الصندوق الأخضر للمناخ، فنذكر منها صندوق التكيف، صندوق الخسائر و الأضرار المناخية الذي هو مرشح لمساعدة الدول على مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، مرفق البيئة العالمي، برنامج الأمم المتحدة للمناخ، وغيرها من الصناديق التي على الجزائر التقرب والاستفادة منها، كما يضاف إلى هذه الصناديق آليات تسمح للجزائر بالحصول على تمويل لمشاريعها في المجال المناخي فلقد أُرست المادة السادسة من اتفاق باريس حول المناخ في يد الدول عدة آليات مرنة من أجل مساعدتها في تحقيق مساهماتها المحددة على المستوى الوطني، ومن أهم هذه الآليات التي يمكن للجزائر الاستفادة منها هي آلية التنمية المستدامة التي وضعت في مكان آلية التنمية النظيفة (André MEUNIE & QUENAU, 2007) لبروتوكول كيوتو التي تسمح للدول الكبرى في إنجاز مشاريع منخفضة الكربون في الدول النامية بتكلفة منخفضة تسمح لها بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة وتسمح للدول المستضيفة للوصول إلى التنمية المستدامة (lemoin-schonne, 2016).

فالجزائر على الرغم من إنشائها للسلطة الوطنية لآلية التنمية النظيفة سنة 2006 والتي قامت تحديد بعض المشاريع في عدة قطاعات ولكن لا يمكن تحقيقها لأنها تشمل على مخاطر مالية، فإطلاق هذه المشاريع هذه الآليات في الجزائر يقتضي إعداد إستراتيجيات قطاعية للتخفيف وإعداد إستراتيجية وطنية لأدنى كربون يمكن أن يساهم في وضع رؤية أو تحديد رؤية على المدى الطويل حول مجموعة المشاريع المستقبلية المحتملة وعلى الدعم الضروري الذي من المفترض أن تحصل عليه الجزائر خاصة في القطاعات ذات الأولوية كقطاع النقل، الطاقات المتجددة، البنيات (République algérienne démocratique et populaire).

démocratique et populaire, Ministre de L'environnement et des Energies Renevelable , 2023, pp. 144-145)

فآلية التنمية النظيفة بالنسبة للجزائر كانت تجربة يمكن الاستفادة بها في إطار آلية التنمية المستدامة لاتفاق باريس وذلك بتجنب النقائص والثغرات والإطلاع على إنشاء سلطة وطنية لآلية التنمية المستدامة قوية تقوم بإعداد المشاريع مع الكيانات التابعة للدول المتقدمة والحصول على عوائد مالية بعد تنفيذ المشاريع يمكن أن تسمح للجزائر بالحصول على موارد مالية تستعمل لتمويل العمل المناخي . كما يمكن للجزائر الاستفادة من تمويل آلية أخرى أنشأت بموجب المادة الخامسة من اتفاق باريس والتي تعطي للدول النامية إمكانية الاستفادة من التمويل الدولي للمشاريع التي تهدف إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ، فهذه الآلية تعمل على المحافظة على منابع الكربون الغابي (Demaze, Ngoufo, & Tchawa, 2015) ، بحيث يمكن للدول الاستفادة من موارد مالية على نتائج النشاطات التي تتم في إطار هذه الآلية، فالجزائر يمكنها الاستفادة من هذه الآلية عن طريق تقديم مشاريع تدخل في إطار المحافظة وتطوير السد الأخضر، هذا المشروع الضخم الذي يحتاج إلى موارد مالية كبيرة يمكن أن يكون مرشح مهم للاستفادة ليس فقط من الدعم المالي للصندوق الأخضر بل يمكن اللجوء إلى صندوق الكربون الحيوي التابع للبنك العالمي ، برنامج شراكة كربون الغابات ، مرفق البيئة العالمي ، برنامج الاستثمارات في الغابات ، برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (Charlene Watson, ODI, Schalatek, HBS, & Evéquo, 2022).

الخاتمة

إن الجزائر كدولة نامية ليس لها أي مسؤولية تاريخية في إحداث التغيرات المناخية وعلى الرغم من ذلك التزمت كغيرها من دول العالم الثالث بالمساهمة في المجهود الدولي لتخفيض الانبعاثات من الغازات الدفيئة للوصول إلى الهدف المنشود في اتفاق باريس، مقابل الاستفادة من دعم التعاون الدولي خاصة في جانبه المالي ولقد تعرضنا في بحثنا هذا عن إمكانية تمويل الصندوق الأخضر للمناخ للنشاط المناخي في الجزائر، وقد رأينا كيف يعمل صندوق الأخضر للمناخ و تطرقنا إلى شروط نفاذ الجزائر إلى هذا الصندوق والعقبات التي تحول دون ذلك بالنسبة للجزائر، مع العلم أن الجزائر تستفيد من مصادر دولية أخرى للتمويل منذ سنة 2010 إلا أنها تبقى غير كافية، فالجزائر لم تستفيد كما يجب من مصادر التمويل الحالية لمختلف الصناديق المتواجدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ أو في إطار المبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف الأخرى مع العلم أن المبالغ المخصصة لتمويل المناخ في ارتفاع مستمر ، ففي إطار المؤتمر التاسع و العشرين لاتفاقية الأمم المتحدة للمناخ سنة 2024 بأذربيجان تعهدت الدول المتقدمة بتقديم 300 مليار دولار سنويا لدعم العمل المناخي و هذا المبلغ مرشح للارتفاع إلى 1300 مليار دولار سنة 2035 .

- ولتحسين ولوج الجزائر للصندوق الأخضر للمناخ وخاصة نحن أمام البرنامج الثامن لهذا الصندوق والذي خصص مبلغ يقدر ب 12.5 مليون دولار للجزائر نقدم الاقتراحات التالية :
- إنشاء هيئة وطنية معنية ذات التشكيلة الموسعة و البين قطاعية والتي تتكفل بالاتصال والتنسيق مع الصندوق الأخضر للمناخ مكان نقطة الاتصال الوطنية الغير كافية والتي ليس لها قدرات كبيرة في متابعة عمليات التمويل .
 - إنشاء صندوق وطني للمناخ يمول النشاطات المتعلقة بالتخفيف والتكيف مع تنوع مصادر دخله من مصادر وطنية، مصادر دولية ثنائية أو متعددة الأطراف، الصناديق الدولية المختلفة منها الصندوق الأخضر للمناخ فهو يمكن أن يشكل وسيلة مرافقة لتنفيذ الإستراتيجيات المناخية .
 - تقوية القدرات الجزائرية الخاصة في مجال اكتساب خبرات التمويل بتكوين الموظفين والأطراف الفاعلين الآخرين في مجال التمويل على إعداد المشاريع أمام الصندوق الأخضر و كذا تنفيذها، ومتابعة عملية تجسيدها و التحقق بأنها حققت الهدف المنشود من وراء إطلاقها.
 - إشراك الفاعلين من القطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية والجمعيات الوطنية في إعداد البرامج الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية ، مع العلم أن نسبة من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ موجه للقطاع الخاص .
 - اختيار الكيانات المعتمدة من قبل نقطة الاتصال الوطنية للمساهمة في النفاذ إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ وتنفيذ المشاريع الممولة على الأراضي الجزائرية.
 - تحين المساهمة المحددة على المستوى الوطني للجزائر و تقييم المبلغ الإجمالي المجهودات الوطنية لتنفيذ هذه المساهمة ، مما يعطي فكرة واضحة و حديثة تتماشى مع المعطيات الجديدة الخاصة بالتمويل الدولي للنشاطات الوطنية .
 - تعميم استعمال الضريبة الإيكولوجية على النشاطات الملوثة والمسببة لإطلاق الغازات الدفيئة لتقليل منها والحصول على موارد مالية لتمويل النشاطات المناخية .
 - الإسراع بالعمل بالآليات المرنة الواردة في اتفاق باريس كآلية التنمية المستدامة باعتبار أنها تدر موارد مالية هامة يمكن أن تستعمل في التمويل المناخي .
 - كما يمكن للجزائر إطلاق مشاريع خاصة بتمويل أجزاء من السد الأخضر الذي تم إعادة إطلاقه في السنوات الأخيرة باللجوء إلى التمويل من قبل الصندوق الأخضر للمناخ في إطار آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاق باريس .

قائمة المراجع باللغة العربية

1. اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ . (2009). المقرر 2 / م أ . 15. لمؤتمر الأطراف الخامس عشر بكونبهاجن و المتضمن إتفاق كونبهاجن. نيويورك: الأمم المتحدة.
2. اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ. (2010). المقرر 1 / م أ . 16. المتضمن إتفاق كانكون الفقرة 102. نيويورك: الأمم المتحدة.
3. اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ. (2011). المقرر 3 / م أ . 17. لمؤتمر الأطراف السابع عشر بدربان. نيويورك: الأمم المتحدة.
4. الهيئة العامة للبيئة لليبيا ، مرصد الصحراء و الساحل. (2019). دليل المراحل الرئيسية للنفاد إلى الصندوق الأخضر للمناخ. تونس: مرصد الصحراء و الساحل.
5. حسين بوتلجة. (2023). امثال الجزائر لاتفاق باريس حول المناخ. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، صفحة 320.
6. لجنة الأمم المتحدة افقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، الإسكوا. (2022). تمويل العمل المناخي : الإحتياجات و التدفقات في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.
7. محمد رحموني. (, 2019). أوجه النجاح والضعف لاتفاق باريس في الحماية الدولية للمناخ. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، صفحة 674.
8. وزارة البيئة الأردنية. (بلا تاريخ). نبذة عن صندوق المناخ الأخضر. تاريخ الاسترداد 1 جانفي 2025 جانفي. 2025، من العمل المناخي في الأردن: <http://www.jordanclimatechange.com/ar-jo/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1>
9. وزارة الشؤون المحلية و البيئة . (2019). دليل المراحل الرئيسية للنفاد إلى الصندوق الأخضر للمناخ. تونس: مرصد الصحراء و الساحل.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية

1. André MEUNIE, A., & QUENAULT, B. (2007, octobre - novembre). LE FINANCEMENT INTERNATIONAL DU DÉVELOPPEMENT DURABLE, LA MOBILISATION CONTRE LES CHANGEMENTS CLIMATIQUES. *REVUE TIERS MONDE* , p. 854.
2. Charlene Watson, C., ODI, Schalteck, L., HBS, & Evéquoz, A. (2022). *Note thématique sur le financement climatique: le financement REDD+*. London: climate funds update.
3. de Lassus St-Geniès, G. (2015). L'ACCORD DE PARIS SUR LE CLIMAT : QUELQUES ÉLÉMENTS. *Revue québécoise de droit international* , p. 30.
4. Demaze, M. T., Ngoufo, R., & Tchawa, P. (2015). Du savoir vers le savoir-faire : évolution de la conception de la REDD+ et contraintes à sa mise en œuvre en Afrique centrale . *Natures Sciences Sociétés* , p. 95.
5. Green Climate Fund. (s.d.). *People's Democratic Republic of Algeria*. Consulté le décembre 2, 2024, sur Green Climate Fund: <https://www.greenclimate.fund/countries/algeria>
6. IRENA. (2018). *Global Energy Transformation : A Roadmap to 2050*. Abu Dhabi: IRENA.
7. Lavorel, S., & Torre-shaud, M. (2023). *La justice climatique , Prévenir, surmonter et réparer les inégalités liées au changement climatique*. Paris: Charles Léopold Mayer.
8. Iemoin-schonne, M. (2016). « la flexibilité de l'accord de Paris sur les changements climatiques ». *revue juridique del'environnement* , p. 39.
9. MALJEAN-DUBOIS, S., & RAJAMANI, L. (2015). L'Accord de Paris sur les changements Climatiques du 12 décembre 2015. *AFDI* , p. 639.
10. Mathy, S. (2015). Pour la création d'une fenêtre de financement pauvreté-adaptation-atténuation dans le Fonds Vert Climat. *Natures Sciences Sociétés* , p. s34.
11. PARET, C. G., & SANTIAGO, L. (2015). ADAPTER LES MARCHÉS FINANCIERS AUX CHANGEMENTS CLIMATIQUES. *revue d'économie financière* , p. 116.

12. Pierre, A. (2020, hiver). Pertes et Préjudices : quelles obligations de justice climatiques ? *Ethica* , pp. 173- 199.
13. République algérienne démocratique et populaire . (2015). *contribution prévue déterminée au niveau nationle* . Algerie : République algérienne démocratique et populaire .
14. République algérienne démocratique et populaire. (2019). *plan national climat*. Algerie : ministère de l'environnement et des énergies renouvelables.
15. République algérienne démocratique et populaire, Ministre de L'environnement et des Energies Renevelable . (2023). *Premier Rapport Biennal Actualisé de L'Algérie a la Convention Cadre Des Nations Unies sur le Changement Climatique*. Algerie.
16. Schalatek, L., Heinrich Böll Stiftung, N. A., Nakhooda, S., & watson, C. (2016). *le fonds vert pour le climat* . London: climate funds update..